

العقل والنظر على الخلق لما هو بكونه وامتناع اطلاق المشتق على الشيء  
 غير ان يكون ما خا اشتقاق وصفه تعالى به ولا يكون تلك الصفة لازمة  
 لامتناع قيام الحوادث بزمانه تعالى فهو مختلف اسما وحسب اختلاف  
 الاثار فحيث حصول الخلوقات به يسمى تخليقا ولا لازمة شرعا  
 والصورة وضوء البراءة والحيات الموت اما ان لا يكون ذلك ولا في  
 وصفه انه في كلامه الازلي بان الخلق فلو لم يكن في الازل خلقا لزم  
 الكبر والعدول الى الجازي الخالق فيما يستعمل او القادر على الخلق  
 من غير ثمة والتميز على انه لو جاز اطلاق الخلق عليه بمعنى القادر  
 على الخلق لجاز اطلاق المشتق من اسم كذا فيتم وهو تعالى عليه من  
 الاعراض ولا في لو كان حادثا فاما يتكون اخر فيلزم التسلسل  
 وهو محال ويلزم منه استحالة تلوذ العالم مع انه مشاهد واما  
 بدونه فيستلزم الحادثة عن المحدث والاحداث وفيه تعميل الصانع  
 والانه لو حدث حادث اطلاقه في ذاته فيصير محلا للمحدث او في غيره  
 كما ذهب اليه ابو الهيثم بل من ان تكون كل جسم فاصير به فيكون  
 كل جسم خالقا ويكونا لنفسه واخفا في استحقاقه واجب  
 عن هذه الوجوه بان مشاهد على ان المتكون صفة حقيقة  
 لا تعلم والقدرة وهو متوحد بل هو معنى متفعل هو اضافة الوتر  
 الى الاشياء فيكون الايجاب لبراز والثابتية في الازل ليس الا صفة القدرة  
 والارادة ومنهم من اسند له على ثبانه بوجوه اخر منها ان المبرر  
 تعالى يخرج به كلامه الازلي بان الخلق المبرر في الصور فلو لم يثبت  
 التخليق والتصوير في الازل بل فيما لا يزال كان ذلك من جوامع الله  
 تعالى بما ليس فيه وهو محال ولزم انضامه بصفة الكمال بدخوله فيها  
 وهو عليه تعالى محال ايضا واجيب بان كل تخرج بقوله تعالى  
 يسبح لله ما في السموات وما في الارض وقوله تعالى وهو الذي يهيئ السما  
 والارض والارض اذراي مبيودا ولا شك ان ذلك الفعل انما يكون بهما  
 لا يزال الا في الارض والاضار عن الشيء في المزل لا ينتخب شيئا فيه  
 كذا في الارض والسموات والنبيا وغير ذلك نعم وهو في المزل يجيبه  
 تخصيصه هذه التلقات والاضافات فيما لا يزال لما له من صفات  
 الكمال وهذا يصح جوابا عن الوجه الثاني ايضا والابتنس بخاده  
 دعما اجيب عن هذا الجواب على مقتضى فية الكلام ومنها  
 ان الامتناع فيقولون في قوله تعالى ما قولنا الشيء اذا اردناه ان  
 نقول له كن فيكون انه قد حدث العادة الالهية بان يكون الاشياء  
 لا وقتا بما بكله الازلية هي كن ولا في صفة التلوذ الالهيا

واجيب بان حبيبه بعدو الي صفة الكلام ولا يثبت صفة اخرى على ان  
 لا يكون بكونه جازعا عن سرعة الاجاد والتلوذ لما له من تمام العمل  
 والمفترق والارادة ومنها ان التلوذ والابجد صفة كما في قوله تعالى  
 في الازل كان نقضا وهو عليه محال واجيب بان ذلك انما هو ما يصح  
 انضامه به في المزل ولا نسلم ان التلوذ والابجد بالعلم كذلك نعم  
 هو في المزل قادر عليه ولا كلام فيه والتحقيق من التلوذ من الاشياء  
 وغيره على ان التلوذ من الاضافات والاعتبار في الغلبة مثل  
 كون الصانع تعالى قبل كل شيء وعدمه وعدمه ومذكو را بالتميز  
 ومعود الشارحيننا ومجيبنا ونحو ذلك والثابت في المزل انما هو  
 سببا للتخليق والترتيب والامتناع والابجد وغير ذلك ولا دليل على  
 كون ذلك المبدأ صفة اخرى سوى المفترق والارادة فان المفترق  
 وان كانت نسبتها اليه وجودا وتكون وعدمه على المساكن مع انضمام  
 تخصصه حده الجاهل به وعارضوا امر من تلك الوجوه المذكورة لوجوه  
 احدها انه لا يعقل من التلوذ الا الاحداث واخراج العدد وم  
 هل العدم الي الوجود كما فسره الفايولون بالزلية التلوذ والافاني  
 انه اضافة فيتمرها العقل من نسبة الموشر الى الاشياء كما فلا يكون  
 وجودا ثانيا في المزل وثانيها انه لو كان زليا لزم الازلية التلوذ  
 ضرورة امتناع الثابتية بالفعل دون الاشرف في المزل بالعلم  
 صفة الازلية مما تتكون الانشا لا فانها وتخرج من العدم الوجود  
 فيها لا يزال وليست نفس القدرة لان مقتضى القدرة وتعلقها  
 بانها هو صفة المزة وكونه مكن الوجود وتوحيه التلوذ وتعلقه  
 وجود التلوذ في وقته على انه لو اريد بان يكون نفس الاحداث  
 واخراج من العدم فانه لا يتصور لان مقتضى الازلية المخلوقة لانه لا كان  
 داما مستقر الى زمان وجود المخلوقة وتزنيته عليه يمكن هذا  
 من التلوذ الاثر عن الموشر وتختلف المخلوقة عن العلة في شيء ولم يكن  
 كالضرب بل مضر وبه الكسر بلا كسور وانما يلزم ذلك في التلوذ  
 الذي يكون من الارض التي لا تقا لها قلنا وما اذ ليل على ان تلك  
 الصفة غير القدرة المنتهية با حد طرفي الفعل والقول والترك  
 المقترنة بان لا تدفع كنهه وقدره في القدرة بانها صفة توشر  
 على وقول الازلة انما توشر بالفضل فيجبه صدور الاثر عند انضمام  
 الازلة واما بالنظر الي مقسمها وعدم اقتزالها بالارادة المرجحة  
 لاحد طرفي الفعل والترك فلا يكون الاجازة لتاثيرها لا يلزم  
 وجود جميع القوة ودلاته ومخصصه ان تايير الصفة المتعاطاة بالتلوذ

واجيب